عاشور يسأل العزب عن اجراءاته تجاه تسريبات محاضر التحقيقات للمدانين بخلية العبدلي

تقدم النائب صالح أحمد عاشور بسؤال لوزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة نصه الآتي :انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي لدى بعض المغردين لمحاضر التحقيقات بالنص اليدوي للمدانين في ما يسمى بخلية العبدلي، رغم أنها تعتبر سرية وفق القانون وخروجها يعتبر خرقا قانونيا صريحا، وعليه يرجى تزويدي بما يلي :

1– نسخة من محاضر التحقيقات التي تم تسريبها.

2– ما هي تواريخ تلك المحاضر؟

3– يرجى تزويدي بأسماء وكلاء النيابة وكتّاب العدل الذين حققوا في القضية.

4– ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن هذه التسريبات وما تم التوصل إليه وهل تم التحقيق بالموضوع؟ مع تزويدي بما يثبت ذلك.

صالح عاشور

مكلف بنقل رسالة من سمو الأمير إلى النواب

الغانم: اجتماع السلطتين بمكتب المجلس لمناقشة خلية العبدلي الثلاثاء

ربيع سكر

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن توجيه دعوة إلى النواب لحضور اجتماع تشاوري يعقد في مكتب المجلس الثلاثاء غدا الثلاثاء، سيتم خلاله نقل رسالة من سمو الأمير إلى النواب ومناقشة الأوضاع الإقليمية والمحلية، منوها في الوقت ذاته بالنتائج التي تحققت في المؤتمر الطارئ للإتحاد البرلماني العربي في العاصمة المغربية لنصرة المسجد الأقصى والشعب الفلسطيني.

وأوضح الغانم في تصريح إلى الصحافيين أن اجتماع مكتب المجلس سيناقش الاوضاع الإقليمية في المنطقة وخلية العبدلي والهاربين من أحكام العدالة في قضايا أمن دولة والأموال عامة وغير ذلك مما يود الأعضاء تناوله.

وأضاف أن عددا من النواب وجهوا أسئلة برلمانية تخص هذه المواضيع وبناء عليه تم التنسيق مع الحكومة التي ستحضر على مستوى رفيع اجتماع الثلاثاء الذي سيعقد في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا، مؤكدا أن بإمكان أي من الاعضاء توجيه السؤال الذي يرغب في الاستماع للردود عليه من الحكومة أو طرح أي استفسار أو رأي لديه.

وردا على سؤال بشأن ما تردد عن عقد دورة برلمانية طارئة قال الغانم، لم استلم مثل هذا الطلب رسميا، مشيرا إلى أنه اطلع على مضامينه من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقال أنه قرأ مضامين هذا الطلب وتبين أنه مكتوب بشكل غير سليم حيث أنه يدعو إلى جلسة خاصة استنادا إلى المادة 72 من اللائحة والتي لا تنطبق على الدورات الطارئة التي تعقد خلال العطلة البرلمانية، إذ أن عقد الجلسات الخاصة يتم فقط خلال دور الانعقاد.

وأشار إلى أن عقد الاجتماع غير العادي «الدورة الطارئة ينظمه المادة 64 من اللائحة والمادة 88 من الدستور، مبينا أن الاجراءات تتمثل في تقديم غالبية أعضاء المجلس هذا الطلب أي 33 عضوا على الأقل، ويقدم إلى مجلس الأمة وتتحقق الأمانة العامة من اكتمال كافة أركانه من عدمه وفي حال ثبتت لائحية الطلب يقوم رئيس مجلس الأمة بمخاطبة رئيس الحكومة والذي يدعو مجلس الوزراء إلى رفع مشروع مرسوم الدعوة إلى سمو الامير وبعد توقيع سموه يعود المرسوم إلى مجلس الوزراء والذي يبلغ رئيس مجلس الامة به ليتسنى له الدعوة إلى اجتماع غير عادي للمجلس.

الغانم متحدثا للصحافيين أمس

تصوير – محمد صابر

وأضاف أنه وأمام الاجراءات المطولة في الدعوة لمثل هذا الاجتماع وبالنظر إلى تواجد عدد من الأعضاء في خارج البلاد فإن اجتماع مكتب المجلس سيبحث المواضيع الواردة في الطلب حتى نوصل آراءنا إلى الجهات الحكومية بعد التحاور والنقاش بين الأعضاء.

من جانب آخر، أكد الرئيس الغانم أن مشاركة الوفد النيابي في المؤتمر الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الرباط قد عبر عما يجيش في صدور الأغلبية الساحقة من الشعب الكويتي، مبينا أنه تم التأكيد على أن عدم قدرتنا على نصرة الشعب الفلسطيني بالسلاح أو الجهاد لا يعني التخلي عن كافة أنواع النصر والدعم، وهذا ما بيناه خلال مشاركتنا في المؤتمر بشكل واضح وجلي.

وأضاف أنه بناء على تزكية المشاركين في المؤتمر تم استمرار ترؤس الكويت للجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني وبعضوية المغرب والجزائر وفلسطين والأردن، حيث تم تكليف اللجنة بمقابلة كل القادة والرؤساء والبرلمانات المؤثرة لنصرة المسجد الاقصى ونصرة صمود الشعب الفلسطيني وفضح الانتهاكات الإسرائيلية.

استفسر عن طبيعة دورهم في القضية

هايف يسأل وزيري العدل والداخلية: عن النواب والقياديين بالدولة الذين وردت أسماؤهم في تحقيقات خلية العبدلي؟

محمد هايف

وجه النائب محمد هايف سؤالا الى وزيري الداخلية والعدل عن من وردت اسماؤهم في محاضر النيابة والشرطة في قضية خلية العبدلي من نواب حاليين وسابقين وقياديين في اجهزة الدولة.

وقال هايف في سؤاله الى وزير العدل ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة: لمّا كانت قضية خلية العبدلي تشكل أبعادا خطيرة على بلادنا ونظامنا السياسي والاقتصادي والإجتماعي المستقر والذي نسعى جميعا لحمايته والذود عنه وتتظافر كل الجهود الوطنية المخلصة لتحقيق هذه الغاية النبيلة، فإني أطلب:

–هل ورد في محاضر تحقيقات النيابة العامة أو محاضر تحريات الشرطة الخاصة بقضية خلية العبدلي أسماء لبعض النواب الحاليين أو السابقين أو لأقربائهم من الدرجة الأولى أو الثانية؟ وهل ورد في ذات المحاضر المشار لها سابقا أسماء لقياديين في أجهزة الدولة المختلفة أو لأقربائهم من الدرجة الأولى أو الثانية؟

2– إذا كانت الإجابة « بنعم « فماهي تلك الأسماء وماذا كان هذا الدور وما هي الإجراءات التي تم إتخاذها في مواجهة من ورد إسمه بهذه المحاضر؟

وفي سؤاله الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية قال هايف : لمّا كانت قضية خلية العبدلي تشكل أبعادا خطيرة على بلادنا ونظامنا السياسي والاقتصادي والإجتماعي المستقر والذي نسعى جميعا لحمايته والذود عنه وتتظافر كل الجهود الوطنية المخلصة لتحقيق هذه الغاية النبيلة. فإني أطلب:

–هل ورد في محاضر تحقيقات النيابة العامة أو محاضر تحريات الشرطة الخاصة بقضية خلية العبدلي أسماء لبعض النواب الحاليين أو السابقين أو لأقربائهم من الدرجة الأولى أو الثانية؟ وهل ورد في ذات المحاضر المشار لها سابقا أسماء لقياديين في أجهزة الدولة المختلفة أو لأقربائهم من الدرجة الأولى أو الثانية؟

2– إذا كانت الإجابة « بنعم « فماهي تلك الأسماء وماذا كان هذا الدور وما هي الإجراءات التي تم إتخاذها في مواجهة من ورد إسمه بهذه المحاضر؟

متابعة أي قضية لا تنتهي باستقالة الوزير

البابطين: «حماية الأموال» ستعرض 15 تقريرا على المجلس في دور الانعقاد المقبل

أكد مقرر لجنة حماية الأموال العامة النائب عبد الوهاب البابطين أن هناك 3 موضوعات تمثل الأولوية في عمل اللجنة حماية خلال الفترة المقبلة حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

وأضح أن أول هذه القضايا هي الخاصة بالمخالفات المالية والإدارية في وزارة الإعلام والجهات التابعة والتي تم إثارتها في استجواب وزير الإعلام السابق.

وقال إن القضية الثانية هي تكليف المجلس للجنة بمناقشة بعض الموضوعات الخاصة بهيئة أسواق المال والثالثة هي تكليف المجلس للجنة باستخراج التقرير الخاص بهيئة الاستثمار.

وأضاف البابطين خلال لقاء في برنامج نبض اللجان بتلفزيون المجلس أن اللجنة أنجزت 12 تقريرا وبانتظار 3 تقارير أخرى سيتم عرضها جميعا بواقع 15 تقريرا على المجلس في دور الانعقاد المقبل لمناقشتها.

وذكر البابطين أن التقرير الخاص بمخالفات وزارة الإعلام قد انتهت اللجنة من المناقشات والاستماع إلى وجهات النظر وفي انتظار صياغة التقرير النهائي لمراجعته والتصويت عليه.

وأشار إلى أنه بصفته أحد مقدمي الاستجواب لوزير الإعلام السابق فلن يقوم بالتصويت على تقرير للجنة حرصا على الحيادية بالنسبة للجنة وله شخصيًا.

وبين البابطين أن أهمية مناقشة هذه المخالفات بعد تقديم الاستجواب واستقالة الوزير تأتي من أن متابعة أي قضية لا تنتهي باستقالة الوزير بل يجب معالجة القضايا بشكل مستمر وإعطاء التوجيهات الملائمة لحل المشكلات وتحقيق الإصلاح المنشود.

وحول علاقته بالوزير السابق الشيخ سلمان الحمود أوضح البابطين أنه تجمعه والشيخ سلمان علاقة طيبة قبل وأثناء وبعد الاستجواب لأنه عندما نتواصل خارج العمل السياسي فإن أخلاق أهل الكويت كفيلة بالحفاظ على الترابط بين أفراد المجتمع حتى إن كان هناك اختلاف في الرأي.

وأكد أن الكويت بلد ديمقراطي وقد كان الاستجواب راقيا وكل منا مارس صلاحياته.

وقال البابطين مخاطبا الحمود: «كنت عزيزا..وأنت الآن عزيز».

وحول تعاون الجهات الرقابية مع اللجنة أكد البابطين أن ديوان المحاسبة يعمل مع اللجنة بشكل جيد جدًا ويوفر المعلومات التي تساعد في إنجاز التقارير بشكل صحيح كما أن جهاز المراقبين الماليين يقوم بالتعاون في بعض القضايا.

عبد الوهاب البابطين

وبين أنه هناك ضغط على ديوان المحاسبة حيث توجد موضوعات متراكمة منذ عام 2003 ويوجد 19 تقريرا يقوم الديوان بمراجعتها وتجميع المعلومات عنها.

وحول أسباب تأخير مناقشة العديد من الموضوعات لسنوات طويلة ذكر البابطين أنه لا يستطيع أن يلوم المجالس السابقة لأن عمل اللجنة يحتاج إلى تدقيق وجهد حتى تكون التقارير سليمة وبالتالي قد تكون الإحالات على اللجنة في المجالس السابقة كثيرة والوقت لم يسعفهم لإنجاز هذه التقارير.

واستعرض البابطين إنجازات اللجنة في دور الانعقاد الأول وأوضح أن اللجنة عقدت 26 اجتماعا استغرقت أكثر من 110 ساعات وتم خلالها إنجاز 6 موضوعات قديمة متراكمة وموضوع واحد بصفتها لجنة تحقيق برلمانية.

وأضاف أنه في فترة العطلة البرلمانية عقدت اللجنة 10 اجتماعات استغرقت أكثر من 41 ساعة تناولت فيها 8 موضوعات مختلفة وأنجزت 5 تقارير.

وأشار البابطين إلى أنه نظرا لكثرة عدد الموضوعات التي تنظرها اللجنة فإن هناك تنسيقا بين النواب الأعضاء على عدم تعطيل أي اجتماع لها وبالتالي هناك التزام من الأعضاء على ألا يفقد أي اجتماع النصاب اللازم له.

وأوضح البابطين أن أحد أعضاء للجنة سجل تحفظا إجرائيًا على سبب مناقشة اللجنة لهذا الموضوع طالما ليس هناك تكليف من المجلس بشأنه.

وقال إن الرد على ذلك هو أن اللجنة من مهامها مناقشة تقارير ديوان المحاسبة واستدعاء الجهات المعنية وذلك لأن اللجنة منشأة بحكم قانون حماية الأموال العامة والذي نص على تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقارير عن الجهات الحكومية التي تستثمر 100 ألف دينار في الداخل أو الخارج، وبالتالي فإن اللجنة لها الحق في مناقشة تقارير ديوان المحاسبة.

وأفاد البابطين أن اللجنة أنجزت أيضا 5 من التقارير القديمة والمحالة إلى اللجنة منذ عام 2006 وهي التقرير الخاص بعقد منتزه حولي الترفيهي وتم إحالته إلى النيابة وعقد تطوير سوق الجمعة في منطقة الري وتم أيضا إحالته إلى النيابة، إضافة إلى 3 تقارير تم حفظها وهي خاصة بالتصرف في أملاك الدولة العقارية والتقرير الخاص بالمنطقة الحرفية في أبو فطيرة والثالث حول مشروعات (B.O.T).

وأشار إلى أنه في بداية دور الانعقاد الماضي كان معروضا على اللجنة التقرير الخاص بالحيازات الزراعية إلا أنه بناء على طلب عدد من النواب تم سحبه من اللجنة وإحالته على لجنة الزراعة بعد تصويت المجلس على ذلك.

وحول ترشحه للجنة في دور الانعقاد المقبل قال البابطين إن الأمر سابق لأوانه وسيتضح موقفه قبيل بدء دور الانعقاد المقبل بعد أن تتضح الصورة أمامه بشكل أفضل مشيرا إلى أن بقية النواب ليسوا أقل حرصا منه على حماية الأموال العامة.

هل تم التعاقد مع شركة كويتية أو غير كويتية لإدارة المنطقة؟

عسكر يسأل الروضان عن الجهة المسؤولة عن منطقة أمغرة

عسكر العنزي

وجه النائب عسكر العنزي سؤالا الى وزير التجارة والصناعة وزير الشباب بالوكالة خالد الروضان عن الجهة المسئولة عن منطقة أمغره (سكراب الخشب والحديد وغيره) ونصه كالتالي :

تعد منطقة أمغرة الصناعية (سكراب الخشب والحديد وخلافه) وهي المنطقة المقابلة لمنطقة امغرة (كبار المقاولين) من المناطق الصناعية التي تعاني من العديد المشاكل ولم تجد أية حلول رغم تعدد الشكاوى والمطالبات وزادت التعديات فيها دون حسيب او رقيب في ظل عدم معرفة الجهة الرسمية التي تتبعها تلك المنطقة الصناعية وتعدد وتداخل اختصاصات الوزارات والجهات الحكومية..

لذلك ارجو إفادتي بالآتي :

1 – ما هي الجهة المسئولة عن تلك المنطقة و الى أي جهة حكومية تتبع هل هي تابعة لوزارة المالية او تتبع الهيئة العامة للصناعة (وزارة التجارة والصناعة)؟

2 – هل تم التعاقد مع شركة كويتية أو غير كويتية لادارة المنطقة؟

3 – ماهو السند القانوني لهذا التعاقد إن وجد وكيف تم التوقيع مع الشركة، وما هي الفائدة التي تعود علي الدولة من هذا التعاقد وكم القيمة الاجمالية للعقد السنوي أو العقد برمته، وما هي المساحة الاجمالية لمنطقة أمغرة (السكراب) سكراب الخشب والحديد وخلافه، وهل تم احتساب قيمة العقد علي أساس المتر مربع أو للمساحة الاجمالية، وهل تقدمت شركات أخرى منافسة للشركة التي تدير المنطقة الان بعروض أخرى وعلي إي أساس تم تفضيل هذه الشركة عن غيرها وما هو السند القانوني لذلك، وهل تم طرح هذه المنطقة عن طريق المزايده العامة أو بطريقة خاصة؟

4 – متي تم التعاقد مع الشركة التي تدير هذه المنطقة وما هي مدة هذا العقد ومتي ينتهي العقد ومتي ينتهي تحديدا مع تزويدي بنسخة من هذا العقد؟

5 – ما هي الخدمات تقدمها الدولة في هذه المنطقة وهل تم تزويد المنطقة بالطاقة الكهرابئية وهل يتم تحصيل رسةم كهرباء في هذه المنطقة علي أساس إنها منطقة صناعية أو منطقة خدمية خصوصاً وأن هناك فرق في قيمة الطاقة الكهربائية بالنسبة للمناطق الصناعية والمناطق الخدمية

6 – هل تم تحرير مخالفات لتجاوزات قامت بها الشركة في هذه المنطقة. وما هي هذه التجاوزات؟ (أرجو تزويدي بمحاضر هذه المخالفات

7 – ما هي الإجراءات التي قامت الوزارة أو الجهة المسئولة عن المنطقة للحد من هذه المخالفات والتجاوزات؟

8 – هل هناك متأخرات مستحقة للدولة علي الشركة المتعاقدة؟ ومن هي الجهة الحكومية المسئولة عن تحصيل هذه الأموال. وما هي قيمتها إن وجدت؟

مع تزويدي بكافة المستندات والاوراق التي تدعم الإجابة عن الأسئلة السابقة.

بسبب عدم سداد الفواتير

خالد العتيبي: بعض مستشفيات لندن أوقفت التعامل مع المرضى الكويتيين

العتيبي يصرح للصحافيين

تصوير – محمد صابر

ربيع سكر

أعلن النائب خالد العتيبي عن قيام بعض المستشفيات في الخارج بإيقاف التعامل مع مرضى كويتيين نتيجة التأخر في سداد فواتير سابقة.

وقال العتيبي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه وردته عدة اتصالات عندما كان في لندن تطالبه بالتدخل ووضع حد لهذا الموضوع، الأمر الذي جعله يقوم بجولة على المكاتب الصحية وبعض المستشفيات التي أكدت حقيقة ذلك.

وأضاف العتيبي « للأسف أن هناك بعض المستشفيات في لندن أوقفت استقبال أو التعامل مع أي مرضى كويتيين وذلك بسبب وجود فواتير مالية سابقة لم تحصل».

وطالب العتيبي مجلس الوزراء في اجتماعه غدا بضرورة حسم هذا الموضوع وتسديد فواتير العلاج في لندن وغيرها من المكاتب الصحية، ليتسنى للمواطنين بدء أو استمرار علاجهم.

ودعا العتيبي سمو رئيس مجلس الوزراء الى الإيعاز لمن يلزم من وزارات الدولة من الدفاع أو الداخلية أو الصحة بتسديد هذه المبالغ بالسرعة الممكنة خاصة وأن هناك بعض المكاتب عليها مديونيات لا تستحق أن يتم إيقاف التعامل مع المرضى لأجلها حتى وصلت إلى 55 مليون جنيه إسترليني.

وأكد العتيبي أن هذا الأمر جدًا حساس حفاظا على سمعة الكويت خارجيًا ولمصلحة المريض خصوصا فيما يتعلق بأمورهم الصحية متمنيا حسم هذا الأمر خلال اجتماع مجلس الوزراء اليوم.